الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.17

الجمعية العامة
الدورة الستون

Distr :.General
22 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أنشور (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

المحتويات

البند ١٠٧من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-55558 (A)

نظراً إلى غياب السيد بوتاجيرا (أوغندا)، تولى السيد أنشور (إندونيسيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/60/L.9)

مشروع القرار *A/C.3/60/L.9*: التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

١- **السيدة فِلَر** (المكسيك): قدمت مشروع القرار باسم مقدميه الأصليين وباسم أذربيجان وإسرائيل وأفغانستان وإكوادور وبنما وبيرو وتركيا وسانت فنسنت وغرينادين وشيلي وطاجيكستان والفلبين واليابان. وقالت إنه نظراً إلى كون الدول مقدمة القرار تنتمي إلى مختلف المناطق الإقليمية في العالم، كما حدث في السنوات الماضية، يدل هذا على استمرار تأييد المجتمع الدولي. وعلى نحو يتفق مع الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط المنظمة، تم تبسيط مشروع القرار هذه السنة وتيسير مساره سعياً إلى تحديثه وتوطيده. وقالت إن فقرات جديدة أضيفت، عقب مشاورات أجريت في الدورة الثامنة والأربعين للجنة المخدرات، تتعلق بأهمية تعزيز المجتمعات المحلية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق برامج مكافحة المخدرات، وجمع البيانات الموثوقة، وإبقاء منظور جنساني في البرامج الموجهة إلى من يتعاطون المخدرات. وأضافت أن الوفود على وشك الاتفاق على النص النهائي، وأعربت عن ثقتها في اعتماده بتوافق الآراء.

٢- **السيدة شارما** (مساعدة أمين اللجنة): أعلنت أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أندورا، إندونيسيا، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، العراق، كازاخستان، مالي، ميانمار.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/60/175 and Corr. 1, 207, 282 and 335)

٣- **السيدة أسمادي** (إندونيسيا): قالت إن حكومتها تؤيد تمام التأييد وجهة نظر الأمين العام في أن معظم الأهداف الواردة في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية المعنونة "عالم صالح للأطفال" لا يمكن بلوغها إلا إذا ضوعفت الإجراءات المتخذة بدرجة رئيسية لصالح الأطفال المحرومين والأسر المحرومة على نطاق العالم كله (الفقرة ٨٩ من الوثيقة A/60/207). وقالت إن إندونيسيا، في هذا الصدد، تحقق تقدماً مطَّرداً في تنفيذ السياسات المتصلة بالأطفال بفضل زيادة الموارد المخصصة والالتزام القوي من جانب القادة السياسيين. وكان الرئيس مثالاً يُحتذى في هذا الصدد، إذ أكد في عدة مناسبات دور رأس المال البشري الهام جداً في التنمية الوطنية.

٤- وقالت إن مبادرات حكومتها تشمل البرنامج الوطني لأطفال إندونيسيا، الذي حقق نجاحاً باهراً في تقديم التعليم الجيد للأطفال وحمايتهم من الإيذاء والاستغلال والعنف؛ والبرنامج المعنون "إيجاد مجتمعات تعليم للأطفال" الذي قُدِّمَ في تعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ومبادرات "التعليم للجميع" لتتبع دوام التلاميذ في المدارس وتعزيز المكتبات المتنقلة؛ وخطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار

بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض التجارة. وأضافت أن الخطة الأخيرة أدت إلى زيادة عدد الشرطيات اللائي يعملن في التحقيق في قضايا الاتجار بالنساء والأطفال، وعززت الحماية القانونية لضحايا الاتجار، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة.

٥- وقالت إن حكومتها تفعل المزيد لضمان تلبية الاحتياجات الصحية لأطفال إندونيسيا في الوقت المناسب، بواسطة برامجها المتعلقة بتقليل نسبة وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة، ومعالجة نقص المغذيات الدقيقة، وسوء تغذية الأطفال، والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم، لا سيما شلل الأطفال والحصبة. وقد قامت، في تعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، بتنفيذ سلسلة من حملات التطعيم الأسبوعية الوطنية، بينما أنعشت على صعيد القاعدة الشعبية ٠٠٠ ١٥ مركز صحي قروي في تسع محافظات. علاوة على ذلك، بمناسبة اليوم الوطني للأطفال، لفت الرئيس الانتباه إلى الأثر المروِّع للمخدرات والمواد الإباحية على نمو الأطفال وتنميتهم، ودعا الآباء والأمهات والمدارس والمجتمعات المحلية إلى العمل مع السلطات المعنية بحماية الأطفال من هذا الإيذاء.

٦- وأخيراً، قالت إن حكومتها استجابت بسرعة لاحتياجات الأطفال المتضررين من المد الزلزالي الذي وقع في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ومنعت الأطفال من مغادرة إقليم أتشي لحمايتهم من الاتجار وأشكال الاستغلال الأخرى ولأن من مصلحتهم أن يكونوا مع أسرهم وفي مجتمعهم الأصلي. ومن شأن ما حدث مؤخراً من توقيع اتفاق نهائي في هلسنكي أن يضمن التنفيذ التام لـ "عالم صالح للأطفال" لجميع أطفال إندونيسيا.

٧- **السيدة بي** (أوروغواي): قالت إن من دواعي سرور وفدها العدد الكبير من البلدان التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، وناشدت الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين أن تفعل ذلك. وأضافت أن احترام حقوق الإنسان ينطوي على العلاقات بين الناس، والمؤسسات والدولة. لذلك كانت المهمة العملية لحماية حقوق الإنسان، في الدرجة الأولى، مهمة للدولة ومن صميم مسؤوليتها، حتى وإن احتاجت إلى مساعدة من المنظمات الوطنية والمجتمع الدولي لضمان الاتفاق مع التشريعات القائمة والاحترام التام لهذه الحقوق.

٨- وقالت السيدة بي إن أوروغواي تعتقد بأن كل طفل ومراهق يتمتع بحقوق أصيلة للشخص الإنساني، كالحق في أن يُسمَع وأن يُعطى إجابات على أسئلته عندما تُتَّخَذُ قراراتٌ تؤثر فيه، ذكراً كان أو أنثى. وأضافت أن الدولة تعهدت بحماية حقوق جميع الأطفال والمراهقين المقيمين تحت ولايتها وأن تقدم لهم حماية خاصة من أمور منها التَّرك، والاعتداء أو الاستغلال الجنسي، والتمييز، والتحرش، والعزل، والاستغلال الاقتصادي، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ومع أن مؤشرات الفقر تفيد بأن الأزمة الاقتصادية، التي عصفت بالبلاد منذ عام ٢٠٠٢ وما تلاها، أثرت في الأطفال تأثيراً شديداً، واصلت أوروغواي المحافظة على مستوى معيَّن فيما يتعلق بتمتع الأطفال بحقوق هامة معينة منها، على سبيل المثال، توفير التعليم الابتدائي للجميع من سن الرابعة فما فوق.

٩- وأشارت إلى أن تعزيزحقوق الإنسان يدعو إلى زيادة الوعي والتعليم لأن حماية هذه الحقوق تتوقف على وعي الناس بحقوقهم والآليات الموجودة لضمان احترامها. وفي الوقت ذاته يجب اعتبار التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ولذلك يجب أن يكون لا إلزامياً فحسب، وإنما

مجّانياً أيضاً، لكي تتمتع به كل قطاعات السكان. وكما قال الأمين العام في تقريره عن متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال (الفقرة ٥٦ من الوثيقة A/60/207)، إن بعض المشاكل، مثل الصراع المسلح، وعمل الأطفال، والاتجار بالأطفال، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تمثّل عقبات كأداء. بيد أنه من الجلي أن الاستثمار في التعليم الأساسي هو إجراء رئيسي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعمل الأطفال، وعامل مركزي للفوز في الكفاح ضد الفقر.

١٠- لفتت الانتباه إلى كثير من الحالات المزعجة من العنف والاستغلال والإيذاء وأشكال العمل الأخرى التي هي أسوأ من ذلك، التي ما زالت موجودة في مختلف أنحاء العالم، والأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعرُّض الأطفال للمتاعب في أوضاع الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، ولاحظت أن وفدها يأسف لحوادث العنف والإيذاء، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي ما زالت مستمرة في مكان العمل، ورحبت بما تقوم به اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية من أعمال لتنقيح القوانين ودعم لبرامج إصلاح حال الأطفال، وما تبذله هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني من جهود متواصلة.

١١- وقالت إن كون الأطفال والمراهقين من بين الفئات الأشد تعرضاً للفقر يعزز دورة الفقر، لأنه يؤثر في رأس المال البشري والاجتماعي وفي رفاه أجيال المستقبل. وإن قلة التغذية الصحيحة في السنوات الأولى من العمر تؤثر في النمو الفكري للأطفال وقدرتهم على التعلُّم. لذلك، من الأهمية بمكان مساعدة الأسر الفقيرة أثناء الحمل والسنوات الأولى من عمر الأطفال وتكثيف الجهود لتقديم التعليم الابتدائي للجميع في باكورة العمر لأفقر شرائح السكان، وبدء ذلك في مرحلة مبكرة من العمر. وأشارت إلى ارتفاع نسبة المراهقات الحوامل، والتسرب من المدرسة، والبطالة وقلة الدوافع لدى المراهقين والمراهقات وكون أطفال الأسر الفقيرة يواجهون خطورة إعادة الصف في المدرسة والتسرب منها، قالت إن التغلب على فقر الأطفال والمراهقين يتطلب تحقيق ذلك الهدف للأسرة بكاملها. لذلك، يجب أن توجَّهَ السياسات الهادفة إلى التغلب على الفقر بعد مرحلة الصراع إلى جيل الأطفال والمراهقين والشباب، لكي يكون لها أثر جيد على الأطفال الذين يولدون في الجيل القادم.

١٢- وقالت إن المجتمع الدولي يجب أن يتعاون، كما اتُّفِقَ عليه في الجمعية العامة، في الفقرة ١٧ من قرارها ٢٦١/٥٩ المتعلق بحقوق الطفل، ويؤيد الجهود العالمية للقضاء على الفقر ويشارك فيها، لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف المبينة في إعلان الألفية، لأن الاستثمار في الأطفال وإعمال حقوقهم من أنجع الطرق للقضاء على الفقر.

١٣- وقالت إن أوروغواي مقتنعة بأهمية إعمال حقوق الطفل، لا سيما الحقوق المدرجة في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى من العمر (رقم ١٣٨) واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الأشكال الأسوأ من عمل الأطفال (رقم ١٨٢).

١٤- **السيد أبو سيف** (الجماهيرية العربية الليبية): أبرز الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل التي ما زالت تحدث، وأكد أن جمع شمل الأطفال اللاجئين مع أسرهم عامل رئيسي في منع تجنيد الأطفال الجنود في مناطق الصراع المسلح. وإن جهود المجتمع الدولي قصَّرَت عن مواكبة التزاماته في السنوات الأخيرة، وإن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، بما في ذلك العنف، والبغاء، والمواد الإباحية

ما زالت مستمرة. وأضاف أن عمل الأطفال ما زال يشكل ظاهرة واسعة الانتشار، وإن بلداناً كثيرة لم تتخذ تدابير كافية في هذا الصدد، بغضِّ النظر عن كون معظم البلدان قد صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. وفي فلسطين ينعرُّض الأطفال للمضايقة من قبل الجنود الإسرائيليين، وهم محرومون من السكن الكافي، ومن المدارس النظامية، ومن العناية الصحية الكافية، وهذا انتهاك للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل. وفي إفريقيا يواجه الأطفال الصراع المسلح، والفقر، وسوء التغذية، والاغتصاب، والإيدز.

١٥- وأشار إلى أن الجماهيرية العربية الليبية موقِّعة على جميع الصكوك المتصلة بحقوق الطفل. وقد أنشأت مراكز لرعاية الأمومة والطفولة، بينما تقوم اللجنة العليا للطفولة بالإشراف على جميع المسائل المتصلة بالأطفال، وهي مسؤولة عن السياسات والبرامج الرامية إلى ضمان رفاه الأطفال وصحتهم.

١٦- **السيدة إنختستسيغ** (منغوليا): قالت إن مما يشجع حكومتها أنه بعد ثلاث سنوات من الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، كشفت متابعة الدورة عن صورة مبشرة بخير، حيث اعتمدت بلدان كثيرة خطط عمل بشأن الأطفال واتخذت تدابير لتنفيذ الأهداف الواردة في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية. غير أن حكومتها تتفق اتفاقاً تاماً مع ما جاء في تقرير الأمين العام (A/60/207) من أن الجهود الراهنة في حاجة إلى تعزيز لتحقيق تلك الأهداف في حينها.

١٧- وقالت إن حكومتها اعتمدت، عقب الدورة الاستثنائية مباشرة، برنامجاً وطنياً لتعزيز الأطفال وحمايتهم. ويعكس هذا البرنامج جميع جوانب تنمية الأطفال وحمايتهم، ويهدف إلى إيجاد بيئة تمكِّنُ من تعزيز تنميتهم الذاتية وتعليمهم والعناية الصحية بهم. يضاف إلى ذلك أن منغوليا أصبحت ثاني بلد في المنطقة الإقليمية تعتمد سياسة تنمية متكاملة في الطفولة المبكرة. وإن هذه السياسة التي تهدف لا إلى دعم الأطفال فقط، وإنما إلى زيادة الاستثمار في التنمية البشرية والاقتصادية-الاجتماعية أيضاً، ستمكِّن الحكومة من معالجة قضايا الطفولة المبكرة بصورة أكثرَ كُلِّيَّةً، وجعل الخدمات الاجتماعية للأطفال أكثرَ فعالية.

١٨- وأشارت إلى أن سياسة الدولة بشأن الصحة العامة تؤكد أهمية تحسين الخدمات الموجهة إلى الزبائن، لا سيما الوصول إلى العناية بالصحة الإنجابية للفئات الضعيفة المقيمة في مناطق نائية، وتعزيز الشراكات في توفير خدمات العناية الصحية في المناطق النائية. وأضافت أن نظاماً جديداً لعيادات صحة الأسرة تقدم عناية صحية أولية على مقربة من الزبائن. وإن واحداً من الأهداف الرئيسية لخطة العمل الراهنة التي وضعتها الحكومة هو زيادة تخفيض نسب وفيات الأمهات والأطفال. وقد انخفضت نسب وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة خلال العقد الماضي بمقدار النصف، بينما ارتفعت نسب تطعيم الأطفال إلى الضعف تقريباً. ومنذ عام ٢٠٠٢ نُفِّذَ برنامج بشأن الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق الريفية، بتعاون من اليونيسيف، لتعزيز صحة الطفل والأم والتغذية ونماء الطفل. ونتيجة لذلك تحسنت إمكانيات وصول الأطفال والأمهات إلى الخدمات الأساسية تحسناً كبيراً.

١٩- وأضافت أن البرنامج الوطني لتحسين أسباب معيشة الأشخاص المعوقين، وقوانين ولوائح معينة تهدف إلى إيجاد بيئة مواتية لتحسين إمكانيات الوصول إلى خدمات أساسية للأطفال المعوقين. وبموجب برنامج لتعليم الأطفال الذين لديهم احتياجات خاصة أنشئت وحدة لوضع سياسة وطنية وتيسير تنفيذها. ومع أنه حصل تقدم كبير في إعادة تشكيل نظام التعليم العام، ما زال الإنصاف في إمكانيات الحصول

على التعليم الجيد يشكل تحدِّياً. وأضافت أن حكومتها تقوم في هذا الصدد بتنفيذ برامج لتوفير التعليم للجميع وتوفير تعليم غير نظامي. ونُظِّمَت سلسلة دورات تدريبية للمعلمين ووُضعت برامج بديلة بشأن التعليم الأساسي.

٢٠- واشارت إلى أن منغوليا قدمت مؤخراً تقريريها المرحليين الثاني والثالث إلى لجنة حقوق الطفل، وقالت إن حكومتها تحرص على متابعة توصيات اللجنة، التي يتم نشرها الآن على نطاق واسع، على المستويين المحلي والوطني. وتتخذ منغوليا الآن أيضاً تدابير لتنفيذ الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالطفل التي انضمت إليها، بواسطة تنسيق تشريعاتها تنسيقاً تدريجياً. وكدليلٍ على التزام الحكومة بحماية حقوق الطفل، تولّى أحد المفوَّضين في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولية الإشراف على حقوق الطفل. واعتُمد في عام ٢٠٠٤ قانون لمكافحة العنف العائلي ونُظِّمَت عدة سنوات مواضيعية لدعم الأطفال والأسرة والشباب. وإن منغوليا ملتزمة التزاماً قوياً بألاّ تألُوَ جُهداً في إيجاد "عالم صالح للأطفال".

٢١- **السيد** وين **مرا** (ميانمار): قال إن ميانمار انضمت إلى أكثر من ١٠٠ بلد آخر للعمل على تنفيذ وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بالأطفال، باعتماد برنامج عمل وطني لتعزيز الأطفال وحمايتهم وتنميتهم. وكذلك شاركت في مبادرات إقليمية، من بينها مبادرات رابطة دول جنوب شرقي آسيا، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.

٢٢- وقال إن ميانمار تعالج المشكلة الخطيرة – مشكلة نسب وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ببرامج لسلامة الأمومة، وسلامة الولادة، والعناية المبكرة بالأطفال حديثي الولادة، وبصحة النساء والأطفال، وتوسيع نطاق التغطية بالتطعيم، وتعزيز المعالجة بالإماهة الفموية، وتحسين التغذية. ولتجنُّب نقص اليود – وهذا سبب شائع للتخلف العقلي لدى الأطفال – زادت ميانمار استهلاك الملح المزود باليود لتغطية معظم الأسر.

٢٣- وقالت إن ميانمار، بتنفيذها مبادرات "التعليم للجميع"، تهدف إلى تحقيق أهداف التعليم الابتدائي الواردة في وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال والأهداف الإنمائية للألفية. وأدت استعادة السلم والاستقرار في مناطق الحدود، بعد فترة من التمرد، إلى التمكين من زيادة عدد المدارس.

٢٤- ولمنع الأطفال من الوقوع ضحايا للعنف والاستغلال قامت وزارة الشؤون الاجتماعية، باعتبارها مركز تنسيق قضايا الأطفال، بتدريب أخصائيين في الشؤون الاجتماعية، ومراقبي سلوك، ومقدمي عناية؛ وستشرع في تدريب ضباط شرطة، وأخصائيين اجتماعيين، ومحامين، وقضاة، وموظفي سجون. وهي تستخدم فرقاً متنقلة لتنظيم حلقات تدريب في موضوع حماية الأطفال في كل أنحاء البلاد.

٢٥- واضاف أن ميانمار انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١ وبعد ذلك سنَّت قانوناً للأطفال. ومع أن تقرير الأمين العام السنوي لعام ٢٠٠٥ عن الأطفال والصراع المسلح (A/59/695) وضع ميانمار في عداد الأوضاع التي تدعو إلى القلق، من الواضح أن ميانمار ليست بلداً يخوض صراعا مسلحاً، حيث تحولت ١٧ مجموعة متمردة إلى التعاون الإيجابي مع الحكومة لتنمية مناطقها. ولا يمكن تجنيد أي فرد دون سن الثامنة عشرة في الجيش في ميانمار، التي سنَّت تشريعاً، وأنشأت لجنة رفيعة المستوى، ووضعت خطة عمل لمنع ومراقبة تجنيد الأطفال. وبروحٍ من الشفافية، تتعاون الحكومة تعاوناً وثيقاً، في هذه المسألة، مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف.

٢٦- وخلص على القول إن قلة الموارد، لا قلة الإرادة السياسية، هي التي تحول دون تنفيذ البلدان النامية لأهداف

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال. فأطفال العالم النامي يولدون مُحَمَّلين بعبء ديون ينبغي تخفيضه إذا أريدَ تحقيقُ كامل إمكانياتهم.

٢٧- **السيدة فطّومة** (النيجر): قالت إن النيجر تتابع بتصميمٍ أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال بواسطة برامجها لضمان بقاء الأطفال وحمايتهم وتنميتهم، ولتوفير التغذية، والحد من الفقر، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك بسياساتها للتنمية الاجتماعية، والصحة والتعليم. ومن أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأطفال، صدقت النيجر أيضاً على معاهدات دولية من بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، ونفذت هذه المعاهدات.

٢٨- وأضافت قائلة إن النيجر، على الرغم من تدهور وضعها الاقتصادي وافتقارها إلى الأمن الغذائي، لم يحدث أبداً أن افتقرت إلى الالتزام السياسي بتحقيق مقاصد مؤتمر القمة العالمي للأطفال. وقد ركَّزَت، بالمشاركة مع جهات مانحة ومع جيرانها في المنطقة دون الإقليمية، على الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وأطفال الشوارع، والأطفال الذين تعرَّضوا لتشويه أعضائهم التناسلية، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقامت بترجمة اتفاقية حقوق الطفل إلى اللغات الوطنية، ومواءمة تشريعاتها مع الاتفاقية، وتشكيل محاكم أطفال، وإقامة مراكز لمعالجة أمراض الأطفال، ونظمت حملات تطعيم للأطفال.

٢٩- غير أن عقبات خطيرة، مثل سرعة النمو السكاني، ومشاكل اجتماعية وثقافية ومشاكل تتعلق بالموارد، تقف عقبة في طريق الجهود الرامية إلى تحسين حياة الأطفال. ويلزم اتخاذ تدابير مكثفة لتعبئة موارد لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، وتنسيق التدابير التي يقوم بها الشركاء لحماية الأطفال، وتنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٢٠ بشأن تعبئة الموارد للأطفال وتعزيز رصد حقوق الأطفال، وتقدير كيفية مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعيين العقبات الاجتماعية والثقافية التي تعوق تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وتحسين العناية الصحية الأولية وتشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في العمل.

٣٠- **السيدة لاوهافان** (تايلند): قالت إن المجتمع الدولي ما زال مقصِّراً مع أطفال العالم، الذين يموت منهم ستة ملايين طفل كل عام من أمراضٍ يمكن الوقاية منها، وما زال ٢٩ مليون طفل دون تطعيم، وأعداد متزايدة من الأطفال الذين يعيشون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وملايين الأطفال محرومون من التعليم الابتدائي وملايين تعاني من العنف وأسوا أشكال عمل الأطفال.

٣١- وقالت إن تايلند، وَضَعَت، بعد إجراء مشاورات واسعة مع الوكالات الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والأطفال أنفسهم، استراتيجية وخطة عمل وطنية لتنفيذ أهداف الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال. ومع أن دستور تايلند ينص تحديداً على أنه يجب أن يتلقى جميع أطفال تايلند تعليماً أساسياً لمدة ١٢ سنة بالمجّان، فإن الحكومة واعية للفجوة الحاصلة بين النظرية والتطبيق، وهي تعمل على معالجة أوجه القصور. غير أنها، بالقضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، حقَّقت الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية. وإن تايلند، علاوةً على ذلك، إذ حقَّقت تخفيضاً في نسبة وفيات الأطفال الرضَّع، تعمل على تخفيضها إلى ١٥ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي بحلول عام ٢٠١٥. وإذ ساعد تحسُّن العناية الصحية والأحوال

الاقتصادية–الاجتماعية على تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، أصبحت تايلند على الطريق نحو تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢- وقال إن تايلند أدخلت قوانين واستراتيجيات جديدة لمكافحة العنف ضد الأطفال، ووضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات اللازمة لكي تصبح طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، واليروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وأوضحت أن تايلند تعتقد بأنه لا يمكن معالجة العنف ضد الأطفال دون معالجة العنف ضد المرأة. وأفادت بأن تايلند استضافت في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ اجتماع هيئة المشاورات الإقليمية لشرق آسيا والمحيط الهادئ بشأن دراسة الأمم المتحدة للعنف ضد الأطفال، الذي ركزت فيه على تعرُّض الأطفال للأذى في الهجرات العابرة للحدود، بما في ذلك الهجرة التي تنطوي على استغلال الأطفال للجنس أو للعمل.

٣٣- وقالت إن الإحصاءات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح (A/60/335) كانت بمثابة تذكرة بعدد الأطفال الذين قُتلوا أو جُرحوا أو أُصيبوا بإعاقات دائمة أو أُرغموا على التشرُّد، وبالحاجة إلى إصلاح المنظمة لضمان تحسينها لحماية الأطفال.

٣٤- **السيدة بيثيل** (جزر البهاما): أشارت إلى أن الدول الأعضاء أكدت من جديد، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التزامها بتيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر، ومنع تدهور البيئة، وحفظ العالم للأجيال القادمة، وقالت إن الأهداف الإنمائية للألفية ما زالت تشكل نقطة تحوُّلٍ حاسمة للجهود الجماعية الرامية إلى الوفاء بتلك الالتزامات.

٣٥- وقالت إن جزر البهاما، إذ تُدرك أن ازدهارها وتنميتها في المستقبل يتوقفان على أطفالها، تعتقد بأنها يجب أن تحافظ على رفاه ثلث سكانها، وهم الفئة التي تقل أعمارها عن ١٨ سنة. وعلى الرغم من صعوبة توفير الخدمات الاجتماعية وغير الاجتماعية في جزرها المأهولة الكثيرة، استثمرت جزر البهاما في أطفالها، اقتناعاً منها بأنه يجب ألاّ يجوع أي طفل، أو يكون بلا مأوى، أو أن يظل أُمِّيًّا، أو أن يُؤذى أو أن يُترك مهجوراً. فلكل طفل الحق في الحماية والاحترام من قِبَلِ الأسرة والمجتمع والدولة. وإن إطار جهود الحكومة في هذا الصدد هو اتفاقية حقوق الطفل.

٣٦- واعترافاً من الحكومة بأنه لا يمكن تحقيق تقدم دون توفير الصحة للسكان، كرَّست موارد كبيرة لتمكين الجميع من الحصول على العناية الصحية في كل جزيرة. وتم تطعيم ٩٠ في المائة من الأطفال الذين هم دون سن الخامسة ضد الأمراض التي تمكن الوقاية منها، وانخفضت نسب وفيات الأطفال الرُّضَّع انخفاضاً هائلاً خلال العقد الماضي. وأُنفِقَت أكبر حصة منفردة من نفقات الميزانية الوطنية على توفير التعليم لجميع الأطفال حتى سن السادسة عشرة، وإتاحة التعليم الابتدائي والثانوي بالمجّان لجميع الأطفال دون تمييز. وتوفِّرُ مدارسُ عامة كثيرة مرافقَ للأطفال الذين هم دون سن الدراسة الإلزامية أيضاً.

٣٧- وأشارت إلى أن المجتمع الدولي لم ينجح في الحيلولة دون تعرض الأطفال للإيذاء، والعنف، والاستغلال، لكن الحكومة مصممة على القضاء على الممارسات التي تُلحق الضرر بالأطفال وتَحرمهم من حقوقهم الإنسانية. وسنَّت قانوناً شاملاً يهدف إلى تغطية الأطفال الذين يحتاجون إلى

العناية والحماية، والأطفال الذين هم تحت العناية، والأطفال المحتجزين، أو المقدَّمين للمحاكمة.

٣٨- وقالت إن منطقة الكاريبي ثانية أكثر منطقة تأثراً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم. وقد شنَّت الحكومة حملة مكثفة بواسطة العناية والمعالجة والوقاية، ورفع مستوى الوعي، والتعليم. وهي تعمل جاهدةً على حماية الأطفال بسلوك نهج لتوفير الأدوية المضادة للرِّتروفيروسات على قدم المساواة، لا سيما للنساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. وتم تخفيض نسبة انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل إلى ٢ في المائة. وبينما تعتز الدولة بالأُسر التقليدية الموسَّعة تعترف بأن هذه الأُسر تعجز أحياناً عن العناية بالأطفال الذين يتَّمَهُم المرض، وتتدخل لتقديم العناية والدعم عند الحاجة.

٣٩- **السيد تيسفو** (إثيوبيا): قال إن خطة العمل الوطنية التي وضعتها حكومته تركِّز على الأهداف الرئيسية الأربعة الواردة في الوثيقة التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية المتعلقة بالأطفال.

٤٠- فقد خططت الحكومة، أوَّلاً، لزيادة التغطية بالعناية الصحية حتى تشمل الثلثين؛ وتخفيض نسبة وفيات الأمهات والأطفال بمقدار الثلث؛ وتحسين التغذية والمرافق الصحية والمياه؛ ومكافحة الأمراض الفتاكة الكبيرة كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتخفيض عدد الإصابات بالأمراض المعدية. ولتحقيق ذلك تعتزم الحكومة زيادة الحصة السنوية للصحة في الميزانية إلى أكثر من ١٠ في المائة ووضع نظام إلكتروني للمعلومات الصحية.

٤١- ثانياً، تعتزم الحكومة توسيع التعليم قبل الابتدائي الجيد ليشمل ٩٠ في المائة من أطفال إثيوبيا وزيادة المشاركة في التعليم الثانوي إلى ٢٠ في المائة. ولضمان توفُّر المدرسين المدرَّبين جيِّداً وتخفيض نسبة عدد المدرسين إلى عدد التلاميذ، وتوفير الكتب المدرسية لكل التلاميذ، ينبغي رفع حصة التعليم في الميزانية إلى ٢٠ في المائة.

٤٢- ثالثاً، صممت الحكومة برامج محددة لحماية الأطفال من كل أشكال الاستغلال والعنف والممارسات التقليدية الضارة. وتخطط أيضاً لتقديم مساعدة، كالغذاء والتغذية والمأوى، إلى الأطفال الذي يعيشون في ظروف صعبة جداً. وتشمل هذه البرامج تسجيل ولادة كل طفل، والقيام بأنشطة لرفع مستوى الوعي، ووضع برامج لإعادة دمج أطفال الشوارع، والأطفال الذين يَتَّمَهُم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعاملين في تجارة الجنس، والأطفال الآخرين المعرضين للأذى في المجتمع. وتنوي الحكومة سن تشريع يمنع تشويه العضو التناسلي للأنثى واختطاف البنات وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة.

٤٣- رابعاً، تنوي الحكومة، باستخدامها تدابير لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تخفيض عدد إصابات الشباب بهذا المرض بواقع ٢٥ في المائة.

٤٤- وقالت إن تقدماً مشجعاً بوجه إجمالي تحقَّق خلال السنة الماضية. وإن أهداف خطة العمل الوطنية أُدمجت في سياسات الحكومة وبرامجها. وإدراكاً من الحكومة لكون خطة العمل السابقة مفرطة في التفاؤل وقليلة التمويل، وَضَعَت ترتيبات تنظيمية صحيحة لتنفيذ خطة العمل الحالية. فتم تعزيز اللجان القائمة لحقوق الطفل ووضع برنامج وطني لمساعدة الأطفال الأيتام والمعرضين للأذى. وأصبح العمل على إعداد خطط عمل لمنع استغلال الأطفال تجارياً، ووضع نظام لتسجيل الأحوال المدنية والإحصاء، في مراحله النهائية.

٤٥- **السيد تشيمفامبا** (ملاوي): قال إن الاستثمار في الأطفال، باعتبارهم مستقبل الأمة، مسألة ذات أولوية لحكومته. واعتقاداً من الحكومة بأن الأطفال إذا رُبّوا تربيةً حسنة، يساهمون في التنمية، وَضعت عدداً من السياسات

الموجَّهة إلى الأطفال على وجه التحديد، تشمل قضايا مثل نماء الطفل في المرحلة المبكرة من العمر، والأيتام، والأطفال الآخرين المعرضين للأذى، والجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتغطي البرامج التي هي قيد التنفيذ أيضاً تحسين الصحة، والتعليم الجيد، والحماية من الاستغلال والعنف، وكذلك تدابير مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٦- وقال إن حكومته، في محاولةٍ منها لتخفيض نسبة الوفيات المرتفعة جداً بين الأطفال والرُّضَّع، اعتمدت نهج الإدارة المتكاملة لمعالجة الأمراض الرئيسية التي تصيب الأطفال. وأقرت سياسة وطنية للملاريا، وجهوداً لتخفيض نسبة الوفيات مرتبطةً باستراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف أن "مجموعة التدابير الصحية الأساسية" الحكومية تشمل خدمات وقائية وتعليمية وعلاجية تُقدَّم بواسطة المجتمع المحلي والمراكز الصحية ومستشفيات المقاطعات.

٤٧- ووصف خطة العمل للأيتام والأطفال الآخرين المعرضين للأذى، التي وضعتها الحكومة مؤخراً، بأنها مَعلَمٌ هامٌّ على طريق تحسين أحوال معيشة الأطفال الذي تعرضوا للأذى من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفقر، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. وإن الحكومة ممتنَّةٌ أيَّما امتنان للمساعدة القَيِّمَة التي تلقَّتها من الوكالات الدولية وتأمل في استمرار هذه المساعدة.

٤٨- وأشار إلى أن تقديم التعليم الجيد ما زال يشكل تحدِّياً خطيراً، وأن السياسة الراهنة تعالج قضايا مثل قلة دوام التلاميذ في المدارس، وقلة عدد الملتحقين بها، وزيادة عدد المتسربين منها على جميع المستويات، وكذلك قلة التوازن بين الجنسين.

٤٩- وأضاف أن الحكومة تقوم باستمرار بتقييم القوانين المتصلة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتنقيح هذه القوانين. فقد قامت مؤخراً بمراجعة التشريع المتعلق بقضاء الأطفال، والعناية بهم، وحمايتهم، ورفعت مستوى برامج الدعوة ورفع المستوى، الموجهة إلى الأطفال.

٥٠- **السيدة سيروما** (نيجيريا): قالت إنه بعد تصديق حكومة نيجيريا على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، سنَّت الجمعية الوطنية قانون حقوق الطفل، الذي أصبح بموجبه التمييز ضد الطفل على أساس الجنس، أو الأصل الإثني، أو الدين، أو القدرة البدنية أوالعقلية، جريمة. وبيَّن القانون أيضاً حقوق الطفل النيجيري ومسؤولياته، ونص على إنشاء إدارة لقضاء الأطفال.

٥١- وقالت إن التشريعات الاتحادية وتشريعات الولايات تناولت قضايا حماية الطفل ومنع الممارسات الضارة برفاه الطفل كالاتجار، والزواج المبكر، والبيع في الشوارع، وعمل الأطفال، وسحب البنات من المدارس.

٥٢- واعترافاً من الحكومة بأن التعليم عنصر أساسي في إعمال حقوق الأطفال، وضعت برنامجاً للتعليم الأساسي يشمل الجميع، يوفِّر التعليم الإلزامي المجّاني للأطفال الذين هم في جميع الفئات العمرية الدراسية، حتى نهاية المرحلة الدنيا من الدراسة الثانوية. وشرعت الحكومة أيضاً في تنفيذ برنامج يقدم وجبة غذائية متوازنة لكل تلميذ في اليوم بغية تحسين انتظام الأطفال في الدوام المدرسي.

٥٣- وبداعي القلق من ازدياد ممارسة الاتجار بالأشخاص، لا سيما الأطفال، في المنطقة، أنشأت الحكومة الوكالة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص، لتعزيز التشريع القائم. وتُقدم الوكالة للمحاكمة كلَّ من يعمل في الاتجار بالأطفال، وأنشأت برنامجاً لتأهيل الأطفال ضحايا الاتجار في كل أنحاء البلاد. وعقدت نيجيريا اتفاقات ثنائية مع بنن، ومع إيطاليا،

للقضاء على الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. وبالتعاون مع عدة بلدان أخرى في المنطقة الإقليمية، أصبحت نيجيريا طرفاً في اتفاق متعدد الأطراف لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٥٤- وقالت أيضاً إن الحكومة تؤيد باستمرارٍ الجهودَ الراميةَ إلى وضع حدٍّ لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وأكدت من جديد تأييدها لتعزيز مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، لا سيما بزيادة ميزانية المكتب زيادة كبيرة.

٥٥- وأشارت إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المعدية الأخرى، تركت أثراً مدمراً على الأطفال، وتفاقَمَ الوضعُ بسبب زيادة عدد الأسر التي تعيش في فقر مدقع في البلدان النامية. ونتيجةً لذلك، اعتمدت نيجيريا استراتيجية لتخفيف وطأة الفقر تُقَدِّمُ قُروضاً للنساء الريفيات وتُطَعِّمُ جميع الأطفال ضد شلل الأطفال والحصبة والتهاب السحايا، وتوزيع شباكٍ معالجةٍ بموادَّ مضادة للحشرات على الأطفال في المناطق الريفية للوقاية من البعوض. وستشرع في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٥ في حملة شاملة للبلد بأَسره للتطعيم ضد الحصبة.

٥٦- وأفادت أخيراُ بأن التجربة في نيجيريا دلت على أن الجهود والموارد الوطنية غير كافية لمعالجة الفقر، والحفاظ على برنامج عناية صحية رفيع المستوى. وقالت إن حكومةَ نيجيريا تدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية في كفاحها ضد الأمراض المعدية والفقر المدقع لأجل الأطفال.

٥٧- **السيدة بليتّ** (كندا): تكلمت باسم بلدها وباسم أستراليا ونيوزيلندا أيضاً فقالت إن البلدان التي تمثلها كانت من أكثر الجهات المشتركة في تقديم مشروع القرار الشامل المتعلق بحقوق الطفل في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمؤيدة له حماساً. غير أنها طلبت من مقدمي مشروع القرار، في السنوات الثلاث الماضية، أن ينظروا في نُهُجٍ جديدة لمعالجة القضية، لأن وقتاً طويلاً صُرِفَ على العودة إلى قضايا قديمة وتكرار مناقشة معايير متفق عليها. ولم يُترَكْ وقتٌ كافٍ لتناول قضايا جديدة وحساسة.

٥٨- ودعت الدول الأعضاء إلى النظر في طرقٍ لإجراء نقاش أكثر موضوعية لحقوق الطفل في محافل الأمم المتحدة. وقالت إن هذه المراجعة تشكِّل جزءاً طبيعياً من العملية الراهنة لإصلاح الأمم المتحدة وتجديدها، وهي ضرورية قبل إنشاء مجلس حقوق الإنسان. ويجب أن تدرس الجمعية العامة حالة اتفاقية حقوق الطفل مرة كل سنتين، كما هو الحال في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥٩- وقالت إن اعتماد قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة كان دعوةً إلى العمل تُشكِّل فتحاً جديداً. وقد أنشأ آلية شاملة للرصد والإبلاغ، تتضمن تهديداً بتدابير تُتَّخَذُ ضد من يستمرون في ارتكاب الانتهاكات. ودعت الدول الأعضاء إلى ما يلي: القيام بحملة نشطة تحث مجلس الأمن على تنفيذ قراره هذا بواسطة إنشاء فريق عامل على وجه السرعة؛ وضمان توفير التمويل الكافي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمجتمع المدني، والجهات التي تعمل في الميدان؛ ومواصلة التنسيق الوثيق بين وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتجديد ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح لفترة أخرى مقدارها ثلاث سنوات؛ والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما.

٦٠- وقالت إن اتفاقية حقوق الطفل حصلت على تصديق من قبل كل دول العالم تقريباً. وإن البلدان الثلاثة

تدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية، إلىالتصديق عليها، لتدعلها أول معاهدة بشأن حقوق الإنسان تلقى تصديقاً عالمياً.

٦١- **السيد ساندنبيرغ** (البرازيل): قال إن بلده اختار نهجاً متعدد القطاعات لمواجهة تحديات جوع الأطفال وفقرهم. فقد وُحِّدَت جميعُ برامجه المتعلقة بتحويل الدخل بموجب برنامج شامل يسمى "بولسا فاميليا" (برنامج المنح العائلية)، يربط تحويل الدخل بالعمل في مجالات الصحة، والتغذية، والتعليم، مع التشديد على رفاه الأطفال. ووضعت الحكومة أيضاً خطة عمل للأطفال والمراهقين تركِّز على المجالات الرئيسية الأربعة التي عينتها الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال.

٦٢- وقال إن بلده ملتزم، أوَّلاً، بتخفيض نسب وفيات الأطفال، مع التركيز على صحة الأسرة، والتحصين والتطعيم، وبتخفيض نسبة وفيات الأمهات بتوسيع وتحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ثانياً، إن تعزيز التعليم الجيد مجال عمل رئيسي في الخطة الوطنية، التي تحاول تحقيق دوام كل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة والرابعة عشرة دواماً كاملاً في المدارس بحلول عام ٢٠٠٧. ولتحقيق هذه الغاية يقوم برنامج "بولسا فاميليا" بتحويل الدخل إلى أُسر الأطفال والمراهقين، شريطة التحاقهم بالمدارس العامة. ثالثاً، لحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف، أنشأت البرازيل شبكة لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين، تقدم مساعدة للأطفال الذين يتعرضون للعنف الجنسي، وتعزيز حملات التوعية ضد الاستغلال التجاري والجنسي للأطفال، وتعزيز نظام الشكاوى الفردية.

٦٣- رابعاً، إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية من الأولويات الكبرى لحكومته، لضمان حماية حقوق الأطفال. وقد وضعت برنامجاً لحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون وهم يحملون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يقوم بتوزيع رفالات ذكرية بالمجّان على المراهقين. وفي محاولة لتخفيض نسب انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل، توزَّع على أمهات الأطفال المصابين بهذا الفيروس وجبات لكتوز للأطفال الرضَّع.

٦٤- نظراً إلى قلة المعلومات المتاحة عن أثر الجوع والفقر على الأطفال، قال إنه يرحب بالبحوث التي أجراها مركز إنوشينتي للبحوث، وأعرب عن تأييده لتقرير الخبير المستقل المكلف بدراسة الأمم المتحدة للعنف ضد الأطفال (A/60/282)، الذي من المؤكد أن يكون فعّالاً في رفع مستوى الوعي بهذه المسألة بغية تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها.

٦٥- **السيد حميدون** علي (ماليزيا): رحب بكون مزيد من البلدان اتخذت في العام الماضي إجراءاتٍ لإدخال الأهداف والالتزامات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال في وثائق سياساتها وتخطيطها الوطنية، لكن هناك الكثير مما ينبغي فعله، وإن معظم أهداف "عالم صالح للأطفال" لا يمكن تحقيقها إلا بتكثيف كبير للتدابير المتخذة لصالح الأطفال المحرومين والأُسر المحرومة في مختلف أنحاء العالم.

٦٦- وقال إن ماليزيا حققت تقدماً كبيراً منذ مؤتمر القمة العالمي للأطفال. فخطة عملها الوطنية الأولى للأطفال تناولت مسألتَي بقاء الأطفال وحمايتهم، وحققت جميع أهدافها تقريباً. وركزت ثاني خطة عمل وطنية، التي تغطي الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠، على قضايا تنمية جميع الأطفال وحمايتهم ومشاركتهم، استباقاً لعملية العولمة الكاملة. وتناولت الخطة جميع مجالات الشواغل التي تؤثر في الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية وكذلك حماية حقوق

الأطفال. وتم تنفيذ عدد من البرامج لتعزيز دور الأب والأم والأسرة. وساعدت سياسة ماليزيا الاجتماعية، التي اعتُمِدَت في عام ٢٠٠٣، أيضاً على توطيد التزام الحكومة بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وأعيد تشكيل دائرة الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة المرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وأُعْطِيَت موارد إضافية في عام ٢٠٠٥، وأنشئت فيها وحدة مكرَّسة للأطفال.

٦٧- وقال إن ماليزيا تثني على ما تقدمه وكالات الأمم المتحدة الإنمائية من دعم والتزام قَيِّمَيْنِ مساعدةً للدول الأعضاء في تنفيذ سياساتها وخططها وبرامجها، المقترحة في خطة عمل "عالم صالح للأطفال". وأشار إلى أن كثيراً من المسائل التي يواجهها الأطفال تتصل اتصالاً وثيقاً بالتخلُّف، والفقر، والصراع، ولا يمكن حلُّها إلا بمعالجة المسائل الإنمائية التي هي قائمةٌ عليها، وقُدِّمَت إلى البلدان المعنية الموارِدُ والمساعداتُ اللازمة. وإن ماليزيا تحث وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة بذل جهودها في مساعدة البلدان النامية على بناء وتعزيز قدراتها ومؤسساتها الوطنية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة لضمان احترام حقوق الأطفال وحمايتها.

٦٨- **السيدة أجالوفا** (أذربيجان): لاحظت أن تقرير الأمين العام (A/60/207) اعترف بالتقدم الذي حققته أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة في متابعة أعمال الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، وقالت إن بلدها شارك بنشاط في المشاورات الإقليمية بشأن الأطفال. وإن أذربيجان الآن بصدد اعتماد نظام قاعدة بيانات المعلومات الإنمائية، الذي يجمع ويقدم البيانات المتصلة بالطفل وبيانات الأهداف الإنمائية للألفية، بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وهي تعمل الآن على إجراء دراسات استقصائية سكانية وصحية.

٦٩- وأضافت أن أذربيجان، التي صدقت على الاتفاقية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، قدمت تقريريها المرحليين الثاني والثالث مجتمعَيْن إلى اللجنة، ودعت رئيس اللجنة إلى زيارة البلاد في أوائل عام ٢٠٠٦. وهي تبذل الآن جهوداً لتعميم حقوق الطفل في المناهج الدراسية؛ وتخطط، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لوضع مشروع رائد لتعليم حقوق الإنسان، بناء على الاتفاقية، للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٢ سنة.

٧٠- وأضافت أن أذربيجان ملتزمة بتخفيض عدد وفيات الأطفال إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأشارت إلى أن هذه المسألة ما زالت مثار قلق، لأن نسب الوفيات في المناطق الريفية ومناطق الإسكان المؤقت للاجئين أعلى كثيراً منها في المدن. وثمة مسألة أخرى تثير القلق، وهي مسألة الأطفال الذين يعيشون دون رعاية الوالدين، وتقوم الحكومة الآن باتخاذ تدابير لإغلاق مؤسسات الأطفال وإعادتهم إلى أسرهم. وهي الآن بصدد اعتماد برنامج للدولة لإغلاق المؤسسات وإيجاد عناية بديلة.

٧١- واختتمت كلمتها بالقول إن الحل الدائم والعاجل للصراعات المسلحة على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي ما زال يشكل عاملاً أساسياً لحماية حقوق الأطفال، وينبغي إيلاء جميع الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة عناية خاصة من المجتمع الدولي، الذي يجب عليه أن يعيد توجيه جهوده من وضع المعايير إلى ضمان تطبيقها على أرض الواقع. وأضافت أن وضع الأطفال المتضررين من الصراع المسلح في أذربيجان ما زال يشكل تحدِّياً، إذ يوجد عدد كبير من الأشخاص المشردين داخل البلد وثمة حاجة إلى استمرار المساعدة الدولية لتحسين مستويات معيشة المتضررين.

٧٢- **السيد بويسوموثياري** (الهند): قال إن حقيقة أن مليار طفل من أطفال العالم دون سن الخامسة عشرة، البالغ مجموعهم ٢,٢ مليار طفل يعيشون في فقر، وأن ٠٠٠ ٢٩ طفل دون سن الخامسة يموتون كل يوم، ومعظمهم يموتون من أمراض تمكن الوقاية منها، حقيقة قاسية تذكِّر المجتمع الدولي بأنه يجب عليه أن يولي انتباهاً أكثر لتنمية الأطفال في كل مكان، مع التركيز بوجه خاص على المناطق التي أكثر ما يكون الأطفال فيها عرضة للأذى، كالبلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. ولا يمكن تحقيق شيء يذكر دون معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة: فبينما الحاجة إلى تركيز الانتباه على حقوق الأطفال حاجة غالبة، يجب أن يولى انتباه مكافئ ودعم لاحتياجاتهم الإنمائية، وبصورة رئيسية توفير الغذاء الكافي والمغذي، والمرافق المدنية، وخدمات الصحة الأساسية، والحصول على التعليم. فالترابط بين جوانب الفقر والتنمية وحقوق الأطفال غني عن البيان. وإن الهند تحث الصناديق والوكالات المتخصصة على إيلاء انتباه خاص لتلك الجوانب في دراساتها المستقبلة، وترحب على وجه الخصوص بمبادرات الأمين العام لإجراء دراسة متعمقة للعنف ضد الأطفال.

٧٣- وقال إن الهند، التي يوجد فيها أكبر تجمُّع للأطفال في العالم، صدقت على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وهي بصدد التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وقال إن التعليم الابتدائي حق أساسي في الهند، وإن الحكومة مصممة على زيادة النفقات العمومية على التعليم إلى ٦ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، وسينفق ما لا يقل عن نصف هذا المبلغ على التعليم الابتدائي والثانوي. وثمة تشديدٌ خاص على تعليم البنات في نظام التعليم الابتدائي للجميع.

٧٤- وأضاف أن الهند ملتزمة بالقضاء على عمل الأطفال بكافة أشكاله، وهي سائرة في هذا الاتجاه بطريقة محددة الهدف. فقد حظرت تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة في المصانع والمناجم والبيئات الخطرة الأخرى، ووضعت لوائح لتنظيم ظروف عمل الأطفال في المهن المسموح لهم بالعمل فيها. وتعترف الاستراتيجية بأن عمل الأطفال مرتبط بالفقر والأمية ارتباطاً لا انفكاك له، ولا يمكن حله بالتشريع وحده. وإنما يلزم جهد كُلِّي ومتضافر لمعالجة هذه المشكلة.

٧٥- وذكر أن الهند اعتمدت، في بداية عام ٢٠٠٥، سياسة عمل من أجل الأطفال، تقوم على إعطاء جميع الحقوق لجميع الأطفال حتى سن الثامنة عشرة بشمولها بقاء الطفل ونماءه، وحماية الطفل، ومشاركة الطفل. والحكومة عاكفة الآن على تشكيل لجنة وطنية للأطفال، لتعزيز وحماية حقوقهم بصورة أفضل، في السياق الأوسع، المتمثل في التمسك بالقيم لتعزيز الأسرة والمجتمع والأمة.

٧٦- وأعرب عن تقدير الهند لعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح (A/60/335)، وترى أن من الأساسي وضع تدابير لتحسين محنة هؤلاء الأطفال، بنهجٍ اتفاقي تشترك فيه الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة. وهي ترحب بالتوصيات الداعية إلى مدِّ يَدِ العون للأطفال المشتركين في منازعات مسلحة، سواء كمحاربين أو كضحايا، وإعادة دمجهم في المجتمع، مع أخذ القيم والتقاليد المحلية في الحسبان.

٧٧- **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إن ملايين الأطفال يعانون كل سنة من عواقب الصراع المسلح. وأطفال فلسطين يعرفون حق المعرفة الآثار الخطرة للصراع المسلح، لا سيما منه الاحتلال الأجنبي، لأن احتلال إسرائيل الذي بدأ قبل ٣٨ سنة سلبهم أبسط حقوقهم الإنسانية، بما فيها الحق في الحياة والأمن الشخصي. ولم يقع الأثر على

سلامتهم البدنية وصحتهم العقلية المباشرة فقط، وإنما على رفاههم وسلامتهم وتنميتهم في المستقبل أيضاً. وقد أسفر تشديد القوة القائمة بالاحتلال لعدوانها العسكري خلال السنوات الخمس الماضية عن تدهور شنيع في حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما سبب أذىً ومعاناةً أكثر حتى من ذلك للأطفال الفلسطينيين. ففي السنوات الخمس الماضية قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من ٨٠٠ طفل وأصابت آلاف الأطفال بجروح، كثيرون منهم أصيبوا بإعاقات دائمة. وقد قتلت الأغلبية الساحقة من هذه الأطفال وهم نائمون في بيوتهم، أو وهم يلعبون في الشارع، أو وهم جالسون صفوفهم الدراسية. وقتل آخرون وهم يحتجون على الاحتلال، أو يقومون بأعمال مقاومة رمزية، كرمي الحجارة، مثلاً. ووقع الأطفال أيضاً ضحايا لجرائم واعتداءات ارتكبها مستوطنون مسلحون غير شرعيين، وفي مناسبات لا تعد ولا تحصى ضربهم المستوطنون الإسرائيليون ضرباً مبرحاً وأرهبوهم وحتى قتلوهم، وما زالت جرائم هؤلاء المستوطنين ماضية دون عقاب.

٧٨- ما زال الأطفال الفلسطينيون محرومين من مستوى معيشة لائق، ومن العناية الصحية الأساسية، وحتى من الحصول على الغذاء أو التعليم. ولحقت بهم رضوض بدنية ونفسيه يتعذر إصلاحها، وأرغموا على العيش في الرعب وانعدام الأمن والاضطرابات بصورة دائمة. وبينما كان أوضح أشكال العنف هو الأذى الجسدي المباشر، لحقتهم أشكال غير مباشرة من العنف كان لها آثار صدمات اجتماعية ونفسانية مدمرة، نتجت عن سماعهم باستمرار لأصوات الرصاص ونيران الدبابات، وهدم بيوتهم وتدميرها وقتل أحبّائهم. فالمثاليات الواردة في "عالم صالح للأطفال" لا يمكن أن يكون لها وجود تحت الاحتلال العسكري الذي يعتدي علىكل جانب من جوانب حياتهم.

٧٩- ونبَّهت إلى أنه يجب بذل جهود عاجلة لوضع حد لهذه الأحوال وإدخال الأمل في نفوسهم. وقالت إن وفدها يعرب عن قلقه من كون تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح ما زال ماضياً في تجاهله لمعاناتهم، وهي تدعو مكتبه إلى بذل كل جهد ممكن لإيلاء وضع الأطفال الفلسطينيين الانتباه الذي يستوجبه. وسيقدم وفدها من جديد مشروع القرار الذي اعتُمِدَ في الدورة السابقة وعنوانه "حالة الأطفال الفلسطينيين ومساعدتهم"، وهي على ثقة من أنه سينال تأييد الأغلبية الساحقة. وقالت إن الحقائق على الأرض تقتضي أن ترسل اللجنة رسالةَ أملٍ قويةً واضحةً للأطفال الفلسطينيين باعتماده بتوافق الآراء.

٨٠- **السيد تاراندا** (بيلاروس): قال إن ضمان حقوق الأطفال ورفاههم هو مفتاح التنمية المستدامة والسلم والأمن. وإن ثمة دواعي للتفاؤل، لكن من الضروري مواصلة اتخاذ تدابير جماعية قوية لحل كثير من المشاكل الباقية. وأعلن أن بيلاروس أنشأت الأساس المؤسسي لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها، وهي تعدِّل تشريعاتها لتكون أقرب إلى التطابق مع الاتفاقية. وإن استراتيجيتها تقوم على أساس خطة العمل الوطنية الراهنة لتحسين حالة الأطفال وحماية حقوقهم. وإن بيلاروس طرف في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وهي تتخذ الآن الخطوات اللازمة لانضمامها إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٨١- وقال إن أشنع انتهاك لحقوق الأطفال هو بيع الأطفال. ويجب أن تضمن الأمم المتحدة والدول الأعضاء تنسيقاً أكثر منهجيَّةً للجهود وتبادل الخبرات في هذا الصدد. ونبَّه إلى أن بيلاروس تقترح جمع هذه الجهود في إطار شراكة عالمية لمكافحة الرِّقِّ والاتجار بالبشر في القرن الحادي

والعشرين. وفي سياق الدفاع عن حقوق الطفل تعتقد بيلاروس أنه يجب التشديد بوجه خاص على تقليل الآثار الضارة لتلوُّث البيئة على صحة الأطفال ورفاههم إلى أدنى حدٍّ ممكن.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٢٠.